

ملخص تنفيذي عن مركز الابتكار التابع للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية والنهج المتبع في التعامل مع التكنولوجيا التنظيمية

قسم العلاقات الدولية والمنظمات

2	خلفية
2	نطاق عمل مركز الابتكار التابع للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
2	الهدف الرئيسي لمركز الابتكار
2	المستجدات المتعلقة بالعمل الذي يقوم به مركز الابتكار
2	الفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية
3	كيف ستقوم لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بتنظيم الشركات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية؟
3	مركز الابتكار التابع للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
3	النهج الذي تتبعه لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية
4	النتائج التي حققها مركز الابتكار
5	اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي (DFAC)
5	السياسة العامة والمتطلبات التنظيمية- ما هي؟
6	التكنولوجيا التنظيمية

- أطلقت لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية مركزاً للابتكار في مارس 2015 بهدف مساعدة الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية على فهم النظام التنظيمي وتطبيقه من دون زعزعة ثقة المستثمرين والمستهلكين في القطاع المالي.
- يُتيح مركز الابتكار للشركات المُبتكرة فرصة فهم الكيفية التي يمكن من خلالها للتنظيم أن يؤثر عليها، كما أنه يساعد اللجنة على مراقبة التطورات المتعلقة بالابتكار، وفهمها، والاستجابة لها.
- يُساعد مركز الابتكار الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية عن طريق تسهيل وصولها إلى كبار الموظفين في اللجنة بهدف تبسيط إجراءات الترخيص، فضلاً عن تزويد هذه الشركات بإرشادات بصورة غير رسمية؛ لمساعدتها على سد أية ثغرات في المعرفة أو في الموارد.
- يقدم هذا التقرير الموجز ملخصاً حول العمل الذي قام به مركز الابتكار حتى الآن والأسلوب الذي تتبعه اللجنة في التعامل مع التطورات التي يشهدها قطاع التكنولوجيا المالية.

نطاق عمل مركز الابتكار التابع للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية

- العمل مع الجهات التنظيمية الدولية عن طريق عقد اجتماعات دورية وتوقيع اتفاقيات تعاون.
- العمل مع قطاع التكنولوجيا التنظيمية.
- تركّز الجهات التنظيمية الأسترالية على الدور المحوري الذي تقوم به الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية في إعادة تشكيل الخدمات المالية وأسواق رأس المال، فضلاً عن وضع إرشادات حول كيفية انسجام التطورات الجديدة مع الإطار التنظيمي الخاص باللجنة.

الهدف الرئيسي لمركز الابتكار

يتمثل الهدف الشامل لمركز الابتكار في إيجاد التوازن الصحيح بين الابتكار ومخاطر تحقيق نتائج ضعيفة على صعيد سلامة المستهلكين والأسواق مع تشجيع أسواقٍ تقدّم خدمات مالية بصورة مهنية وعادلة ومن خلال بيئة رقمية.

المستجدات المتعلقة بالعمل الذي يقوم به مركز الابتكار

الفرص المتاحة في مجال التكنولوجيا المالية

- تعمل التقنيات الجديدة والمحسنة وتزايد القدرات الحاسوبية على تسهيل تطوير منتجات وخدمات جديدة من شأنها تلبية احتياجات المستهلكين في القطاع المالي والمتعاملين في السوق بصورة أكثر كفاءة وأكثر فاعلية من حيث التكلفة.
- لهذه التطورات أيضاً القدرة على تعزيز الشمول المالي، وسد ثغرات التمويل، وتطوير القدرات المالية. وتؤمن اللجنة بأن للتكنولوجيا القدرة على تحقيق ثلاثة أمور، هي:

أ. خفض تكاليف تقديم الخدمات والمنتجات وتحسين كفاءتها.

ب. تمكين العملاء من التعامل مع مقدمي الخدمات والمنتجات بصورة مباشرة وأكثر سلاسة ومرونة.

ج. تمكين الشركات من تقديم قيمة أفضل للمقترحات وتجربة أفضل لقاعدة العملاء لديها.

كيف سنقوم لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بتنظيم الشركات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية؟

- تتغير التكنولوجيا مع مرور الوقت؛ لذا، فإنه من الطبيعي مواجهة عراقيل تشكّل تحدياً للإطار التنظيمي القائم، ولكن من المهم جداً ألا يؤدي ذلك التغير إلى تخفيض معايير تقديم الخدمات أو زعزعة الثقة في قطاع الخدمات المالية، بغض النظر عن الفرص التي يُتيحها.
- يوجد اختلاف كبير بين الشركات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والشركات الموجودة، حيث أن الشركات الناشئة كثيراً ما تكون مواردها محدودة من حيث الوقت والمال وقدرتها على الحصول على المشورة المهنية، كما أنها قد تفتقر أيضاً إلى الخبرة اللازمة للتفاعل مع اللجنة؛ كونها شركات جديدة.
- يتمثل هدف اللجنة في التركيز على تسخير الفرص المتاحة في مجال الابتكار مع ضمان بث الثقة في أوساط المستثمرين والمستهلكين تجاه الخدمات المالية المقدمة.

مركز الابتكار التابع للجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية

يهدف مركز الابتكار إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية ببضعة طرق رئيسية، هي:

أ. إتاحة الوصول إلى كبار الموظفين في اللجنة؛ للمساعدة على تبسيط العمليات.

ب. تقديم إرشادات بصورة غير رسمية؛ للمساعدة على سد أية ثغرات في المعرفة أو في الموارد.

ج. مساعدة الشركات على فهم الإطار التنظيمي الخاص باللجنة بشكل أفضل.

النهج الذي تتبعه لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية

أ. العمل مع مجتمع التكنولوجيا المالية عن طريق حضور الأحداث التي ينظمها المشتغلون بالصناعة في مراكز الابتكار واستضافة هذه الأحداث، فضلاً عن توفير مساحات عمل مشتركة للشركات الناشئة.

ب. تبسيط كيفية قيامها بتسهيل الأعمال أمام نماذج الأعمال المبتكرة عن طريق تقديم مساعدات بصورة غير رسمية.

ج. توفير معلومات أساسية على الموقع الإلكتروني الخاص بمركز الابتكار، وهو موقع يعدُّ "محطة شاملة" يمكن من خلالها الحصول على المعلومات والخدمات.

د. تناول المسائل والقضايا المتعلقة بالابتكار عن طريق اعتماد نهج متناسق. ويتم ذلك من خلال فريق عمل مركز الابتكار الذي يضمُّ كبار موظفي اللجنة.

هـ. يتم التشاور مع الخبراء من خلال اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي؛ للمساعدة على نشر التوعية حول كيفية قيام لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بتركيز جهودها في هذا المجال.

• تقدّم اللجنة عروضاً تقديمية في اجتماعات تتعلق بالتكنولوجيا المالية وفي أحداث مماثلة يتم تنظيمها في جميع أنحاء أستراليا. وتناقش هذه العروض المبادرات الرئيسية التي يتم إطلاقها في هذا المجال. وقد تناولت العروض السابقة مركز الابتكار الذي أطلقته اللجنة والنظام التنظيمي (المكوّن من لجنة تضم أربع جهات أخرى مُخولة بالتنظيم المالي في أستراليا) والسياسة العامة والمتطلبات التنظيمية، فضلاً عن طرح وجهة نظر اللجنة حول التكنولوجيا التنظيمية. وعلاوة على ذلك، احرص على تواجد كبار الموظفين في الاجتماعات والأحداث ذات الصلة؛ للإجابة على الأسئلة التي يتم طرحها.

• يشارك 27 موظفاً من كبار موظفي اللجنة في عضوية مجموعة من اللجان المعنية بالتكنولوجيا المالية ويلقون خطاباً حول النهج الذي تتبعه اللجنة في التعامل مع المسائل المتعلقة بالابتكار في أستراليا والخارج. ويمكن الحصول على هذه الخطب من الموقع الإلكتروني لمركز الابتكار.

النتائج التي حققها مركز الابتكار

• عمل مركز الابتكار منذ نشأته مع 168 كياناً، حصل 125 منها على مساعدات بصورة غير رسمية. ومنذ مارس 2015، منحت لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية 33 رخصة جديدة لتقديم الخدمات المالية في أستراليا ورخصاً ائتمانية، فضلاً عن 10 طلبات تغيير.

- وحتى هذه اللحظة، حصلت الشركات الجديدة العاملة في مجال التكنولوجيا المالية والتي عملت مع مركز الابتكار على الرخص بصورة أسرع من تلك التي لم تعمل مع المركز.

اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي (DFAC)

- قامت لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بتأسيس اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي بهدف توعية الجمهور حول كيفية قيامها بتركيز جهودها داخل قطاع التكنولوجيا المالية. وتجتمع هذه اللجنة بصورة ربع سنوية؛ لتطلعها على العمل الذي تقوم به مع القطاع ويتغير أعضاؤها بصورة دورية؛ لضمان الحصول على مجموعة واسعة من الآراء.
- يأتي أعضاء اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي من عينة تمثل مجتمع التكنولوجيا المالية ومن الأوساط الأكاديمية وأوساط المستهلكين. ويحضر هذه الاجتماعات مراقبين من وزارة الخزانة ومجموعة من الجهات المخولة بالتنظيم المالي.
- تتعاون اللجنة الاستشارية للتمويل الرقمي تعاوناً وثيقاً مع جهات تنظيمية أخرى؛ لفهم التطورات ومساعدة الشركات المبتكرة على توسيع نطاق الأسواق التي تعمل فيها.

السياسة العامة والمتطلبات التنظيمية- ما هي؟

- إن إحدى المبادرات الرئيسية التي يقودها مركز الابتكار والتي تهدف إلى مساعدة الشركات العاملة في مجال التكنولوجيا المالية هي وضع إطار " السياسة العامة والمتطلبات التنظيمية Regulatory Sandbox". وتعد هذه السياسات في الأساس تنظيمات "تقل فيها القيود والقواعد"؛ ما يسهل من اختبار نماذج الأعمال المبتكرة. ويتم عرض الإطار الذي تم إطلاقه في ديسمبر 2016 على قطاع التكنولوجيا المالية في أستراليا ويجري تطبيقه حالياً من قبل إحدى الكيانات.
- توصلت لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية إلى هذا الحل بعد إجراء مشاورات واسعة مع العاملين في قطاع التكنولوجيا المالية في عامي 2016 و2017؛ لفهم القضايا والعراقيل التي تواجهها الشركات المبتكرة الجديدة التي تسعى إلى دخول أسواق الخدمات المالية الأسترالية.
- يستند الإطار الخاص بالسياسة العامة والمتطلبات التنظيمية "Regulatory Sandbox" إلى تقديم إرشادات إضافية وإعفاءات محدودة في مجال الترخيص. ويتألف هذا الإطار من ثلاثة خيارات واسعة لاختبار المنتجات أو الخدمات المبتكرة الجديدة؛ وهي:
 - أ. تقديم إرشادات وأمثلة إضافية حول كيفية ممارسة لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية لسلطتها التقديرية، وفقاً للسياسات المتبعة، بهدف تقييم الكفاءات التنظيمية للجهات التي تتقدم بطلب الترخيص.

ب. تعديل سياسة لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية فيما يتعلق بالكفاءات التنظيمية للجهات الحاصلة على الترخيص، لاسيما فيما يتعلق بالشركات المؤتمتة بشكل كبير والمحدودة النطاق.

ج. تطبيق إعفاءات محدودة في مجال الترخيص على مستوى الصناعة بهدف السماح للشركات المستوفية للشروط باختبار خدمات محددة لمدة تصل إلى 12 شهراً دون الحصول على رخصة لتقديم الخدمات المالية أو رخصة ائتمانية، بشرط توافر وسائل حماية المستهلكين.

التكنولوجيا التنظيمية

- التكنولوجيا التنظيمية هي توظيف التكنولوجيا الحديثة؛ لتلبية المتطلبات التنظيمية ومتطلبات الامتثال بصورة أكثر كفاءة وفاعلية. ومن الممكن أن تتضمن هذه التكنولوجيا استخدام الذكاء الاصطناعي، ومعالجة اللغات الطبيعية، وتقديم البيانات، وسن القوانين والقواعد التنظيمية، فضلاً عن تقنيات تحليل البيانات الكبيرة.
- يتضمن النهج الذي تقترحه اللجنة اتباعه في المستقبل للتعامل مع التكنولوجيا المالية تأسيس مجموعة اتصال جديدة معنية بالتكنولوجيا المالية، ومواصلة الاختبارات التكنولوجية في المستقبل، واستضافة الأحداث التي تهدف إلى إيجاد الحلول للمشاكل.
- تؤمن لجنة الأوراق المالية والاستثمارات الأسترالية بأن لقطاع التكنولوجيا المالية قدرات هائلة لمساعدة المنظمات والمؤسسات على بناء ثقافة الامتثال، وتحديد الفرص التعليمية، وتوفير الوقت والمال فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية.
- للتطورات المتعلقة بالتكنولوجيا المالية قدرات هائلة لدعم طريقة العمل التنظيمي والعمل مع المشتغلين بالصناعة. وتؤمن اللجنة، على وجه الخصوص، بأنه يمكن للتكنولوجيا التنظيمية مساعدة المنظمات على بناء ثقافة الامتثال، وتحديد الفرص التعليمية، وتوفير الوقت والمال فيما يتعلق بالمسائل التنظيمية في الوقت الذي تعمل فيه على التحسين من مخرجات الامتثال للمستهلكين.